

برنامج إدارة الحكم في البلاد العربية
النشرة الإخبارية - العدد العاشر: تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2007

التعاون والاتفاقات العربية

سيادة القانون وإدارة الحكم

مجلس سيدات الأعمال العرب

نظم مجلس "سيدات الأعمال العرب" بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والشبكة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و "جمعية سيدات الأعمال البحرينية" الملتقى الاقتصادي الثالث لسيدات الأعمال. وانعقد الملتقى يومي 5 و 6 تشرين الأول/أكتوبر 2007 في البحرين تحت شعار "رواد الأعمال في العالم بين التدريب والتمويل والتسويق". وركزت جلسات الملتقى على توجيه الاستثمارات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمرأة العربية، والتحديات البيئية التي تواجه هذه المشاريع، وتعزيز دور وقدرات المرأة العربية في إطار التنمية البشرية والاقتصادية العربية، وتشجيع رواد الأعمال وتدريبهم على إدارة أعمالهم.
(صحيفة الأيام - البحرين، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

المطالبة بإنشاء محكمة العدل العربية

طالب خبراء "المجلس القومي للخدمات" في مصر الجامعة العربية بسرعة التعجيل في إنشاء محكمة العدل العربية باعتبارها ستكون خطوة رائدة في توحيد التشريعات العربية وأن تكون لها موادها القانونية ونظامها الأساسي المختلف عن الأنظمة الأخرى. ودعا خبراء المجلس في اجتماعهم إلى ضرورة أن تكون المحكمة المنتظرة بداية لإحياء مشروع التوحيد العربي في المجال القانوني والاقتصادي والثقافي والسياسي، وأن تعمل على الأخذ بنظام المساعي الحميدة والتصالح عن طريق التفاوض. وشدد خبراء المجلس على ضرورة حل المنازعات العربية وفق محكمة العدل العربية المنتظرة لتسوية هذه النزاعات قبل اللجوء إلى أي جهة قضائية أخرى مثل محكمة العدل الدولية مع تمكين الأطراف الأخرى من إبرام اتفاقات تجيز اللجوء إلى تسوية خلافاتهم أمام محاكم دولية.
(صحيفة الشرق - قطر، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

المشاريع العقارية في الخليج تجاوزت تريليون دولار

أفاد تقرير أعدته شركة البحوث "بروليدز" مقرها دبي، أن قيمة المشاريع العقارية في منطقة الخليج، تجاوزت التريليون دولار. وأن 885 مشروعاً جديداً في دول مجلس التعاون الخليجي قيمة كل منها 10 ملايين دولار، وأن قيمة أكبر 5 مشاريع عقارية 358 مليارات، هي: مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في السعودية بتكلفة 120 مليار دولار، ومشروع مدينة الحرير في الكويت بـ 86 ملياراً، ومشروع "دبي لاند" في دبي بـ 60 ملياراً، ومدينة الأمير بن عبد العزيز بن مساعد في حائل (السعودية) بـ 53 ملياراً، ومشروع تطوير جزيرة "ياس" في أبو ظبي بـ 39 ملياراً.

ولفت التقرير إلى أن تكلفة المشاريع تزداد بصورة كبيرة، إذا أضيفت تجهيزات البنية التحتية في المنطقة من طرق وجسور وردم ومطارات وموانئ وسكك حديد وقنوات ماء ومرافق عامة، فيرتفع إجمالي المشاريع إلى 1654 بتكلفة تتجاوز 1ر25 تريليون دولار.
(صحيفة الحياة، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

مؤتمر الجمعيات الأهلية الخليجية الموازي للقمّة الخليجية

قال ناشطون في جمعيات أهلية بدول مجلس التعاون الخليجي أنهم قرروا عقد مؤتمرهم الأول الموازي للقمّة الخليجية في باريس بعد أن امتنعت دول المجلس عن إعطائهم الإذن بذلك. ويهدف اللقاء الموازي إلى تعزيز المشاركة الشعبية في صناعة القرار وإلى رفع توصيات من منظمات المجتمع الأهلي إلى قادة دول المجلس، على ما أفاد المنظمون. وقال أنور الرشيد هو أحد منظمي المؤتمر أن اللقاء سيعقد في 1 و 2 من كانون الأول/ديسمبر 2007 بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وأشار إلى أن الناشطين المعنيين سيستمرون بالعمل من أجل عقد المؤتمر في إحدى دول المجلس. وقد أكد 60 ناشطا وجمعية المشاركة في المؤتمر الذي سيعقد للمرة الأولى منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في 1981 وذكر الرشيد أن توصيات المؤتمر سترفع إلى وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم تحضيريا للقمّة.
(وكالة الصحافة الفرنسية، صحيفة الشرق - قطر، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

منتدى المرأة العربية: 45 ألف سيدة أعمال

انطلق في دبي في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2007 "منتدى المرأة العربية" الذي نظمته "مجموعة الاقتصاد والأعمال" بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة "إسكوا" وشبكة "أم بي سي". وركز المؤتمر على دور المرأة العربية في المجتمع والتنمية المستدامة، ومساهمتها في تعزيز الطفرة الاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية والخليج خصوصا، وعلى أهمية دخول المرأة العربية سوق العمل والاستثمار في مجالات كانت حكرا على الرجال مثل العقارات والأسهم. وقدرت الأميرة هيا بنت الحسين زوجة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حجم مدخرات النساء الخليجيات بنحو 100 مليار دولار، وعدد سيدات الأعمال الخليجيات 45 ألفا. وقدرت مشاركة المرأة بـ 35% من قوة العمل الوطنية. وتتنافس المصارف والبنوك المحلية والأجنبية على استقطاب ثروات النساء وتشغيلها.
(الحياة، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

115 مليار دولار قيمة المشاريع الصناعية غير النفطية في دول الخليج

أفاد تقرير لشركة "بروليدز" أن القيمة الإجمالية للمشاريع الصناعية غير النفطية في الخليج تتجاوز 115 مليار دولار، منها 50 مليارا في السعودية، وأن دول مجلس التعاون الخليجي تستثمر في قطاعاتها الصناعية لتلبية الطلب على المنتجات والمواد المصنعة، يشجعها على ذلك النمو الاقتصادي القومي. ولفت التقرير إلى أن الإمارات تستثمر حاليا أكثر من 25 مليار دولار في قطاعات تصنيع الآلات والمعدات، وتخطط لسلسلة من المدن الاقتصادية توفر حوافز ضخمة مثل السماح للأجانب بالتملك بنسبة 100% والإعفاء من الضرائب.

وأشار التقرير إلى أن قطر تعمل لاستقطاب استثمارات بقيمة 15 مليار دولار لدفع قطاعها الصناعي، فيما تخطط البحرين لاستثمارات تصل إلى 5 مليارات دولار في مجموعة من المبادرات الصناعية في قطاعات المعادن من خلال 15 مشروعا في قطاع الألومنيوم بقيمة إجمالية تصل إلى 142 مليون دولار، إضافة إلى مشاريع تنموية واسعة في قطاع الفولاذ، من بينها مصنع للصلب المقاوم للصدأ بتكلفة تفوق 200 مليون دولار.
(الحياة، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

122 مليار دولار لتطوير مصافي النفط في دول الخليج

قدّرت دراسة أصدرتها شركة الأبحاث "بروليدز" ومقرها دبي، قيمة مشاريع تطوير المصافي ومعامل التكرير التي تنفذ في دول مجلس التعاون الخليجي حاليا، بأكثر من 122 مليار دولار، منها 80 مليارات في المملكة العربية السعودية. ومن المقرر استكمال هذه المشاريع بحلول عام 2013. (الحياة، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

100 مليار دولار حجم التجارة الإلكترونية و 130 مليار لتطوير بنية الاتصالات

قدّرت مصادر خليجية حجم التجارة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي بنحو 100 مليار دولار، تشكل 10% من حجمها على المستوى الدولي. وأكد عضو اللجنة المنظمة للمنتدى الخليجي الأول للتجارة الإلكترونية حسين محمد المهدي أن دول مجلس التعاون "وظفت نحو 130 مليار دولار لتطوير البنية التحتية في قطاع الاتصالات لتواكب التطورات العالمية في هذا المجال والتوسع في قطاع التجارة الإلكترونية. (صحيفة الحياة، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

مشروع "التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية"

أعلن الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز، أمير منطقة مكة المكرمة رئيس مؤسسة الفكر العربي، عن إطلاق المؤسسة مشروع "التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية"، والذي يهدف إلى تقديم المعلومات والإحصاءات والرؤى لتكون في متناول واضعي السياسات وصانعي القرار في المجال الثقافي، والمشروع عبارة عن إصدار تقرير سنوي يعنى برصد وتشخيص وتحليل مكونات اقتصاد المعرفة، ومن خلاله سيتم تسليط الضوء على واقع التنمية الثقافية في المجتمع العربي في مجالات الإعلام والإبداع الأدبي والفني، وحركة النشر عموماً، والتعليم والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات، وإعداد خريطة معرفية للمؤسسات الثقافية العربية في مختلف قطاعاتها. (صحيفة الشرق الأوسط، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

صورة قاتمة للوضع البيئي بمنطقة غرب آسيا

أشار التقرير الرابع "لتوقعات البيئة العالمية" الذي يصدر كل 5 سنوات إلى أن النزاعات والحروب تركت آثاراً واضحة على البيئة في منطقة غرب آسيا، إضافة إلى التأثيرات السلبية على استنزاف الموارد الطبيعية خصوصاً في منطقة الخليج. (صحيفة الشرق الأوسط، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

تأجيل البت في الوحدة النقدية الخليجية

قال حمد السيارى محافظ "مؤسسة النقد العربي السعودي" (البنك المركزي) أن حكام دول الخليج العربية سيقرون الموعد النهائي للوحدة النقدية في العام المقبل وليس في القمة التي سيعقدونها في قطر في شهر كانون الأول/ديسمبر 2007. (رويترز، الحياة، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

مؤتمر للخليجيات لبحث أسباب فشلهن في الوصول إلى البرلمان

عقدت السيدات الخليجيات مؤتمراً في أبو ظبي في 30 تشرين الأول/أكتوبر ضم عدداً كبيراً من الناشطات وصانعات القرار والبرلمانيات من دول الخليج العربي. وشاركت اليمن بصفة مراقب. واكتسب المؤتمر طابعاً دولياً بمشاركة "الاتحاد البرلماني الدولي". وكان محور المؤتمر كيفية تمكين المرأة الخليجية سياسياً. وبحثت المشاركات في أسباب فشل المرأة الخليجية في الانتخابات التشريعية في كافة دول مجلس التعاون الخليجي.

(الحياة، الشرق الأوسط، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

التحذير من الطائفية والتشديد على وحدة العراق وعروبتة

أكد وزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي أثناء اجتماعهم الـ 26 في الرياض في 4 تشرين الثاني/نوفمبر رفضهم أي توجهات لتقسيم العراق ونهبوا إلى خطورة ذلك على المنطقة. كما شددوا على رفضهم لأي محاولة لتكريس الطائفية والانقسام وزعزعة الاستقرار في المنطقة.
(صحيفة الشرق الأوسط، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

مؤتمر المصارف العربية يشجع على الاندماج

انعقد مؤتمر المصارف العربية في الدوحة يومي 7 و 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 وشاركت فيه 300 مؤسسة مالية من 18 دولة عربية. وناقش المجتمعون عدة قضايا في مقدمها التكامل الإقليمي العربي والتحرير الاقتصادي، ودور القطاع الخاص، وآليات تعزيز الاقتصاد العربي المشترك، وأهمية الحوكمة السليمة في تشجيع الاستثمار. وأطلق رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان أحمد يوسف دعوة إلى اندماج بين مصارف عربية أو أجنبية. وشدد المجتمعون على الشفافية المصرفية ومكافحة الفساد. وأصدر المؤتمر في ختام أعماله "إعلان الدوحة" دعا فيه إلى تفكيك قيود التجارة والاستثمار وتشجيع المنافسة وضبط أداء الأجهزة البيروقراطية، وفتح الأسواق العربية في شكل متبادل، والتحول تدريجياً بالاقتصادات الوطنية العربية إلى اقتصاد إقليمي كبير تكون فيه حرية انتقال عوامل الإنتاج والمنتجات متاحة للجميع من دون قيود.
(وكالات الأنباء، الشرق - قطر، الحياة، 8 و 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

إستراتيجية عربية لرفع كفاءة الموانئ البحرية

أطلق اتحاد الموانئ البحرية العربية في اختتام اجتماعاته في القاهرة، إستراتيجية لرفع كفاءة الموانئ البحرية العربية، وتبادل الخبرات الفنية في مجال التدريب، وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة لتبادل المعلومات إلكترونياً، بهدف دعم التكامل في مجال النقل البحري. وأوصى الاتحاد، بتنفيذ اقتراحات وزراء النقل العرب الداعية إلى مساعدة العراق على تطوير موانئه، وبتنفيذ خطة الاتحاد لتطوير ميناء غزة، بالتعاون مع وزارة النقل المصرية بعد عودة الهدوء إلى القطاع. وشدد أيضاً على ضرورة تنمية المهارات البشرية، لا سيما الإرشاد البحري ومكافحة التلوث وتقديم منح لتدريب عمال الموانئ البحرية.
(الحياة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

تعزيز التعاون بين الجمارك العربية

افتتحت أمس جلسات "المؤتمر العربي الأول للتجارة والخدمات اللوجستية" في منطقة العقبة الاقتصادية، الذي تنظمه سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بدعم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في إطار تعزيز التعاون بين جمارك الدول العربية، وبهدف دراسة أنجح الوسائل للارتقاء بالعمل الجمركي في العالم العربي، من خلال تبادل التجارب الفاعلة في معظم البلدان العربية المشاركة، مثل السعودية ولبنان وسورية والعراق والبحرين وقطر وعمان والكويت والإمارات (أبو ظبي - دبي) وفلسطين وتونس والجزائر والمغرب ومصر وليبيا وجزر القمر.

وأكد رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة نادر الذهبي، أن أهمية تطوير معايير التبادل التجاري بين البلدان العربية تحتم التزام مراجعة القوانين الضريبية والسياسات التجارية للتشجيع على المزيد من التجارة والاستثمار. وشدد على ضرورة تطوير معايير التبادل الجمركي بين البلدان العربية، خصوصاً أن العالم العربي يهدف إلى تحويل منطقة التجارة الحرة العربية إلى اتحاد جمركي في 2015 وإلى سوق مشتركة تامة التكامل والاندماج في 2020.

وركز المجتمعون على تفعيل دور الاتحاد الجمركي العربي ليكون الانطلاقة نحو تكامل إقليمي شامل يعزز دور منطقة التجارة العربية الحرة ومجلس الوحدة الاقتصادي العربي. وتناولوا المعوقات غير الجمركية التي واجهت منطقة التجارة، وهي تتركز في عدم توحيد التشريعات الخاصة بالتجارة الخارجية. (الحياة، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

دعوة إلى إعطاء القطاع الخاص دورا في صوغ تشريعات العمل

دعت الأمانة العامة لاتحاد غرف الصناعة والتجارة في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى إعادة هيكلة سوق العمل فيها، بمنح القطاع الخاص دورا أساسيا في توظيف الأيدي العاملة الوطنية، وإلى ربط برامج إصلاحات سوق العمل ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتعليمي التي أطلقتها دول المجلس، لبناء اقتصادات متينة متنوعة المصادر، قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية المتزايدة. وأوضح الأمين العام للاتحاد عبد الرحيم حسن نقي، أن القطاع الخاص الخليجي ساهم في توظيف أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة الوطنية، بالتعاون من القطاع العام، ما يدعو إلى الرجوع إليه في حال إصدار تشريعات تتعلق بتنظيم سوق العمل خلال السنوات المقبلة أو تطبيقها. (الحياة، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

مليون سيارة تباع سنويا في الشرق الأوسط

تقدر الإحصاءات حجم مبيع السيارات في الشرق الأوسط سنويا بنحو مليون سيارة 90% منها في دول الخليج وحدها. ويقدر خبراء متوسط سعر السيارة بـ 20 ألف دولار ما يعني أن حجم السوق سنويا يصل إلى 20 مليار دولار. (الحياة، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

لجنة برلمانية خليجية تدرس تعزيز المشاركة

أسفر الاجتماع الأول لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون الخليجي عن اتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من المجالس التشريعية في الدول الست والأمانة العامة للمجلس، كلفت بدراس أوراق عمل ومذكرات ناقشها الاجتماع. وجاء في بيان رؤساء المجالس التشريعية أنهم بحثوا أوراق عمل عدة تطرقت إلى هيكيلية وعمل اجتماعات المجالس التشريعية وخلق آلية لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء ودرس إمكان وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين، بما في ذلك الشؤون التشريعية والإدارية.

وأعلن البيان أنه تم اقتراح آلية لتنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية وإيجاد الوسائل لتحقيق التواصل بين أجهزة مجلس التعاون والهيئات البرلمانية، واقتراح عقد ندوات ومؤتمرات تهم المجالس التشريعية.

(وكالات الأنباء، الشرق - قطر، الحياة، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

تريليون دولار احتياطات العملة الأجنبية في المنطقة العربية

أكد وزير الدولة للشؤون المالية الإماراتي محمد خلفان بن خرياش أن المنطقة العربية عموما، والخليجية خصوصا، لن تتأثر كثيرا بأزمة الائتمان العالمية، على رغم أن الاستثمارات الخليجية في الأسواق العالمية تجاوزت 2 تريليون دولار. واعتبر أن منطقة الخليج بدأت بقيادة عالم المال عالميا، بعد أن كانت خلال السنوات الماضية داعمة له.

ولفت إلى أنه على رغم الأزمة المالية العالمية الناجمة عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، فإن احتياطات دول مجلس التعاون الخليجي من العملة الأجنبية تنمو بصورة كبيرة، متوقعا أن تتجاوز العام المقبل 445 مليار دولار، مقابل نحو 365 مليار دولار خلال العام الحالي. وأوضح إن إجمالي احتياطات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من العملة الأجنبية تتجاوز تريليون دولار.

(وكالات الأنباء، الشرق - قطر، الحياة، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

350 دولارا نصيب الفرد العربي من الصناعة التحويلية

قال المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين محمد بن يوسف إن قطاع الصناعات التحويلية في المنطقة العربية الذي يتكون أساسا من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يشكل ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي ما زالت لا تتجاوز 10% فيما يزيد عن 35% في العديد من الدول الحديثة التصنيع، كما أن نصيب الفرد العربي من ناتج الصناعات التحويلية لا يتجاوز 350 دولار في حين أنه يزيد عن 6 آلاف دولار في الدول المصنعة والمتقدمة وأكثر من 5 آلاف دولار جنوب شرق آسيا.

(الحياة، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

60 مليار دولار استثمارات خليجية في الخدمات الصحية

أكد خبراء في القطاع الطبي أن دول الخليج تسعى إلى تلبية الطلب المتزايد وغير المسبوق على أسرة المستشفيات التي ستتضاعف عام 2025. وأشاروا إلى أن دول المنطقة ضخت استثمارات في برنامج بناء مستشفيات تصل إلى 10 مليارات دولار. وتقود المملكة العربية السعودية البرنامج، الذي لا يشمل الأجهزة والمعدات الطبية. وبدأ القطاع العام والخاص فيها، ببناء مستشفيات وعيادات، تجاوزت تكلفتها 6 مليارات دولار، بحسب شركة قاعدة البيانات "بروليدز".

وتأتي قطر في المرتبة الثانية بعد السعودية لجهة مشاريع المستشفيات التي تخطط لإنشائها في السنوات المقبلة، باستثمارات تصل إلى 1.5 مليار دولار. وفي الإمارات العربية المتحدة 9 مشاريع لبناء مستشفيات بقيمة 596 مليون دولار، ثم الكويت 4 مشاريع مستشفيات بقيمة 428 مليون دولار، فالبحرين 130 مليون دولار. ولفت الخبراء إلى أن القطاع العلاجي في المنطقة يواجه 3 تحديات رئيسية، تزيد الطلب في شكل دراماتيكي على الخدمات الطبية، تتمثل في النمو السكاني وازدياد معدلات الشيخوخة بين السكان والأخطار الصحية الفريدة.

(الحياة، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

مؤتمر مغاربي حول دور القطاع الخاص في التنمية

بدأت في تونس الليلة الماضية أعمال المنتدى الإقليمي رفيع المستوى حول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاندماج المغاربي بمشاركة عدد من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في البلدان المغاربية "تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا" وممثلي المؤسسات المالية العالمية. ويهدف هذا المنتدى الذي ينظمه على مدى يومين صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك المركزي التونسي إلى تعميق التفكير في الاستراتيجيات التي يتعين اعتمادها لإنشاء فضاء اقتصادي إقليمي مندمج وتشخيص الوسائل الكفيلة بتمكين القطاع الخاص من المساهمة في تنمية الاقتصاديات المغاربية. وذلك في ضوء التقارير التي رفعها الخبراء في ختام اجتماعاتهم التي عقدت هنا على مدى اليومين الماضيين.

(وكالة الصحافة الفرنسية، الشرق - قطر، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

"قادة الأعمال" العرب يلتزمون المعايير البيئية

دعت قمة المسؤولية البيئية التي عقدها قادة الأعمال العرب في اختتام أعمالها في أبو ظبي أمس، إلى التزام المعايير البيئية.

وهنا نص البيان:

نحن رجال الأعمال، المجتمعين في أبو ظبي في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 في قمة قادة الأعمال العرب حول المسؤولية البيئية، إذ نعي حجم التحديات البيئية التي تواجه المنطقة العربية والعالم، إدراكا منا أن اقتصاد المستقبل سيكون الاقتصاد القائم على انبعاثات مخفوضة من الكربون.

يقينا منا بأن أخذ البيئة في الاعتبار الكامل هو مفتاح تحقيق التنمية المستدامة، التي نعتبرها شرطا أساسيا للإدارة الرشيدة في مجال الأعمال.

وإذ نعترف أيضا بأن تحقيق التنمية المستدامة مسؤولية مشتركة للحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع الأهلي، وإيماننا بأن المسؤولية البيئية يجب أن تكون التزاما لقطاع الأعمال وجزءا من سعينا نحو ممارسة المواطنة الصالحة.

نعلم: خيار اتنا المفضلة ستكون الكفاءة البيئية وأساليب الإنتاج الأنظف وتقنيات العمل الأخضر، وتجنب التلوث، لأنها الضمانة الوحيدة لنا للمنافسة محليا وإقليميا وعالميا.

نلتزم دمج الاعتبارات البيئية في عملياتنا داخل الشركات وخارجها، واعتماد استراتيجيات بيئية وقائية في أعمالنا على كل المستويات.

نلتزم العمل على تطوير حلول خلاقة تبدل الأولوية من "المعالجة عند نهاية الأنبوب" إلى استراتيجيات وقائية، ودعم توفير منتجات وخدمات مطابقة للمعايير البيئية والصحية.

نلتزم كهدف أولي، تخفيف استهلاك الطاقة والمياه في أعمالنا بنسبة 20% مع حلول سنة 2012.

نلتزم أيضا اعتماد القوانين البيئية الوطنية والدولية التي تنطبق على عملياتنا ومجالات عملنا. وأبعد من هذا، سنعمل على تطوير أهداف أخرى طوعية واعتمادها، وتشجيع عملائنا وشركائنا ومورديننا على القيام بالمثل. سنقوم بمراجعة دورية بيئية داخلية لعملياتنا، ونعلن النتائج على نحو دوري.

ونوصي كل الشركات العاملة في العالم العربي، العمل على إعداد تقارير عن سياساتها البيئية ونشرها، والتدابير التي اتخذتها لتشجيع إدخال الاعتبارات البيئية في عملياتها.

نطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة والمنتدى العربي للبيئة والتنمية، مساعدة الشركات العاملة في المنطقة العربية على تطوير مبادئ هذا الإعلان وأهدافه والتزامه، من طريق توفير الدعم التقني والتدريب والمعلومات المتعلقة بالممارسات الأفضل، التي تساعد على تحقيق المسؤولية البيئية لقطاع الأعمال.

(روبيرز، الشرق - قطر، الحياة، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

وزراء خارجية دول المغرب العربي يقومون إخفاق اتحادهم

عقد وزراء خارجية الاتحاد المغاربي اجتماعا في الرباط في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 درسوا فيه وضع اتحادهم وأسباب تعثره. ودعا الوزراء إلى اعتماد مقاربة واقعية لتأمين انطلاقة جديدة فعلية وحقيقية لاتحادهم. وأكدوا أن دولهم لا تستطيع مواجهة تحديات العولمة والتصحّر والإرهاب وهي في حال تفرقة. وأكدوا على ضرورة أن يصبح اتحاد المغرب العربي قوة لها وزنها دوليا.

وعرض الأمين العام للاتحاد المغاربي الحبيب بن يحيى إلى تقويم دورات المجالس الوزارية التي قال إنها عرفت انعقاد المجلس الوزاري المكلف بالمياه والري في نواكشوط، والمجلس المكلف بالتجارة في تونس ومجلس النقل في الرباط ومجلس الشباب والرياضة في طرابلس، والمؤتمر الوزاري للشؤون الثقافية في الجزائر، إلى غير ذلك من الآليات المختصة في قطاعات التكامل.

(وكالة الصحافة الفرنسية، الحياة، 1 كانون الأول/ديسمبر 2007).

نقص الموارد البشرية في شركات النفط والغاز الخليجية

أشار مسؤول في مؤسسة "بوز الن هاملتون" رائد قمبرجي إلى أن معدل النقص الذي تواجهه شركات النفط والغاز في الخليج يتراوح بين 35 و 70%، في وقت تخطط المنطقة لضخ استثمارات تصل إلى 120 مليار دولار خلال الفترة المشار إليها. ويبلغ عدد الشركات العاملة في هذا القطاع 1969 شركة، تشغل 155 ألف عامل.

وأفادت دراسة أصدرتها الشركة حديثا عن المنطقة، بأن 50% من العاملين في قطاعي النفط والغاز تتراوح أعمارهم بين 40 و 50 عاما، في حين لا تتعدى نسبة الشباب العاملين في القطاع ذاته 15%. ولفت قمبرجي إلى أن هذا النقص في الكوادر، يأتي في وقت تحتاج المنطقة إلى زيادة إنتاج الحقول وإلى إنشاء مصاف جديدة وتعديل بنية تحتية للقطاعين.

وأكد أن هذه الشركات لم تستثمر طوال السنوات الماضية ما يكفي لتأهيل كوادر جديدة تحل محل الكوادر الحالية التي بلغ معظمها مرحلة التقاعد، وأن معظم الشباب الذي يعين حديثا للعمل في مؤسسات النفط

والغاز الإقليمية هو "من دون خيرة". وأشار إلى أن حقول نفط بدأت تنضب، والمنطقة باتت في حاجة إلى خبراء وكوادر لاكتشاف آبار جديدة، والعاملون في هذا القطاع باتوا يشيخون.
ولفت إلى أن شركات النفط الخليجية تتنافس حالياً على جذب كوادر من مصر وسوريا اللتين تحتاجان أيضاً لها، ما رفع أجور العاملين في القطاع بمعدلات كبيرة.
(الحياة، 3 كانون الأول/ديسمبر 2007).

إطلاق السوق الخليجية المشتركة

اختتمت القمة الخليجية الـ 28 في 4 كانون الأول/ديسمبر 2007 أعمالها في الدوحة بإنجاز اقتصادي تمثل بالإعلان عن إطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2008.
وتعتمد السوق الخليجية المشتركة، على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقات الاقتصادية، بأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء معاملة مواطنيها نفسها من دون تفریق أو تمييز في المجالات الاقتصادية كافة وعلى وجه الخصوص ما يأتي:

- مزولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
- ممارسة المهن والحرف.
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- التأمين الاجتماعي والتقاعد.
- تملك العقار.
- تنقل رؤوس الأموال.
- المعاملة الضريبية.
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- التنقل والإقامة.

وتهدف السوق الخليجية المشتركة بذلك إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي وفتح مجال أوسع للاستثمار البيئي والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصادات الحجم ورفع الكفاءة في الإنتاج وتحقيق الأمتل للموارد المتاحة وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.
(وكالات الأنباء، الشرق - قطر، الحياة، 5 كانون الأول/ديسمبر 2007).

حجم الواردات الغذائية العربية 40 مليار دولار هذه السنة

ارتفعت قيمة الواردات الغذائية العربية الرئيسية من 33 مليار دولار في 2004 إلى 40 ملياراً هذا العام، وفق ما أفاد الاتحاد العربي للصناعات الغذائية. نصيب الفرد منها نحو 76 دولاراً، في حين بلغت قيمة الصادرات الغذائية نحو 10 مليارات دولار فقط.

وأشار الأمين العام للاتحاد فلاح سعيد جبر في دراسة رفعها إلى الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الذي استضافته العاصمة اليمنية، إلى أن عدد المنشآت الغذائية العربية بلغ 150 ألف موقع إنتاجي، يؤمن فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لنحو 2 مليون شخص.
وتتعامل الصناعات الغذائية العربية مع قطاعات صناعية عدة، أبرزها الحبوب والسكر والزيوت والألبان والمعلبات الغذائية، واللحوم والدواجن وأغذية الأطفال، والمشروبات والمياه المعدنية والقهوة والحلويات والتمور وتعليب الأسماك.

ولاحظت الدراسة تضاعف أعداد الصناعات الغذائية المتوسطة والكبيرة في 11 دولة عربية خلال ثمانينات القرن الماضي، وهي تتمركز في 4 دول رئيسية، هي مصر وسورية والسعودية والجزائر حيث حقق هذا القطاع نمواً 9%.

(وكالات الأنباء، الحياة، 6 كانون الأول/ديسمبر 2007).

وزراء الشؤون الاجتماعية العرب يبحثون مكافحة الفقر

اتفق وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر من خلال الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والصناديق المخصصة في البلدان العربية لزيادة دخل الفرد ومساعدته في تبني مشاريع إنتاجية. كما اتفقوا في اجتماعهم الدوري أمس بالجامعة العربية على إنشاء برلمان الطفل العربي لتنمية العمل السياسي العربي الموحد وخدمة القضايا العربية.

وأكد الدكتور إبراهيم الشريف وزير الشؤون الاجتماعية الليبي والذي تولى رئاسة الدورة الحالية بدلا من لبنان نظرا لظروفه الراهنة أن الاجتماع تناول الملف التنموي الذي سيعرض على القمة الاقتصادية، ويركز على خفض معدلات الفقر والتأكيد على الحق في التعليم الأساسي وجودته، والالتزام بضرورة القضاء على التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة في المجتمع، والتأكيد على الرعاية الصحية الأولية ودعم المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية.
(صحيفة الشرق الأوسط، 7 كانون الأول/ديسمبر 2007).

91 مليار دولار خدمة الديون العربية

قال وزير المالية القطري أن المنطقة العربية لا تتمتع بمناعة ضد أزمة الائتمان العالمية وأثرها في توافر الديون وتكلفتها. وقال أن حجم سوق الدين العربي تضاعف خلال عام 2006 ثلاث مرات بحيث باتت حصة المنطقة من خدمة الديون 91 مليار دولار بينها 68 مليارا عن طريق الإقراض المصرفي.
(الحياة، 11 كانون الأول/ديسمبر 2007).

شركات نفطية خليجية تبحث تعزيز احتياطها

عقدت شركات النفط الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، ورشة عمل في أبو ظبي تناولت تعزيز الاحتياطيات المستكشفة في الدول الست، بنسبة تتراوح بين 10 و 20%، من خلال استخدام تقنيات حديثة في عمليات الحفر للوصول إلى عمق يزيد على 20 ألف قدم. ويقدر احتياط النفط الخام في دول مجلس التعاون بنحو 50% من الاحتياط العالمي واحتياط الغاز بنحو 25% منه. وشارك في ورشة العمل مندوبون من شركة "ادنوك" ومجموعة شركاتها التابعة وشركة "أرامكو السعودية" و "شركة نفط الكويت" و "شركة نفط البحرين" و "شركة تطوير نفط عُمان".
(الحياة، 11 كانون الأول/ديسمبر 2007).

250 مليار دولار استثمار خليجي في القطاع الخاص الأميركي عام 2007

قدّر متخصصون في صفقات تملك الشركات العالمية والإقليمية أن الأموال العربية الخليجية التي ضخّت في قطاع الملكية الخاصة في أميركا عام 2007 بلغت 250 مليار دولار في مقابل استثمار 20 مليارا في الملكية الخاصة في المنطقة العربية.
(الحياة، 11 كانون الأول/ديسمبر 2007).

1% حصة الدول العربية السنوية من غسل الأموال في العالم

قدّر مسؤولون عرب وأميركيون في "مؤتمر الحوار الأميركي - الشرق أوسطي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" الذي انعقد في دبي في 12 كانون الأول/ديسمبر 2007 أن حجم الأموال التي تغسل سنويا حول العالم هو تريليون دولار نصيب الدول العربية منها أقل من 1%، أي أقل من 10 مليارات دولار.
(الحياة، 13 كانون الأول/ديسمبر 2007).

هيئة قضائية خليجية لحل الخلافات الاقتصادية للأفراد والشركات

ينتظر أن يوافق المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي على نظام هيئة قضائية ترمع الدول المكونة للمجلس إنشاءها للنظر في القضايا الاقتصادية سواء بين الأفراد أو الشركات، لا سيما أن الدول الخليجية ستطلق سوق مشتركة تبدأ نشاطها مع انطلاقة عام 2008.

وأكد الدكتور عبد العزيز حمد العويشق، الوزير المفوض ومدير إدارة التكامل الاقتصادي في أمانة مجلس التعاون الخليجي، أنه تم الانتهاء تقريبا من مسودة نظام الهيئة والتي كلفت دراسته لجنة التعاون المالي والاقتصادي المكونة من وزراء المالية لدول الخليج على أن يتم رفع مسودة النظام للمجلس الأعلى لإقرار النظام. وبين العويشق أنه تمت الموافقة المبدئية على إنشاء الهيئة من قبل المجلس الأعلى لدول الخليج، فيما يتوقع أن يتم إقرار النظام في القمة المقبلة. وأوضح العويشق أن الهيئة تعتبر هيئة قضائية مستقلة سيشغلها قضاة مستقلون للنظر في القضايا الاقتصادية بين أفراد أو شركات في دول الخليج، على أن تكون الهيئة هي أعلى درجات التقاضي، وذلك بعد المؤسسات الحكومية في دول المجلس للنظر في القضايا الاقتصادية سواء من وزارة التجارة أو الاقتصادية أو المالية. وأضاف أنه في حال عدم الوصول لحل لتلك الخلافات الاقتصادية في الدوائر الحكومية في دول الخليج يتم اللجوء للهيئة القضائية للنظر في القضية ومن ثم البت فيها.

(صحيفة الشرق الأوسط، 25 كانون الأول/ديسمبر 2007).

الناتج المحلي العربي 1276 مليار دولار

أكد "صندوق النقد العربي" ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى 1276 مليار دولار عام 2006. وأفاد الصندوق في تقريره السنوي لعام 2007 إلى أن الدول العربية حققت نموا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل 5.7% عام 2006. وكشف التقرير أن مستوى الفقر المدقع في الدول العربية (أقل من دولار للفرد يوميا) يعتبر من أدنى المستويات في العالم بسبب نظام التكافل الاجتماعي ونتيجة تحويلات العاملين في الخارج والتوظيف في القطاع العام.

(الحياة، 26 كانون الأول/ديسمبر 2007).

تحديث مطارات دول المغرب العربي وإنشاء مطارات جديدة

تسعى البلدان المغربية إلى تحديث مطاراتها وإنشاء مطارات جديدة قادرة على استيعاب حركة المسافرين المتزايدة، وبعدها أنشأت الجزائر مطارا حديثا إلى جانب مطار هواري بومدين الدولي القريب من العاصمة، تسعى تونس وليبيا إلى بناء 4 مطارات حديثة تستوعب أكثر من 20 مليون مسافر، بعضها بوشر في إنشائها والبعض الآخر ينتظر مطلع العام الجديد. وانطلقت في ليبيا منذ آب/أغسطس 2007 أعمال إنشاء 3 مطارات الأول في العاصمة طرابلس والثاني في بنغازي (1000 كيلو متر شرق طرابلس) المدينة الثانية في البلد، والثالث في سبها التي تقع على بعد 1000 كيلومتر إلى الجنوب من طرابلس وسط الصحراء. واختيرت مجموعتا "تاف" التركية و "سي سي سي" اللبنانية لبناء مطار سبها بتكلفة 380 مليون دولار. وسيستوعب المطار الذي تمتد ورشته على 700 هكتار، ثلاثة ملايين مسافر في السنة، ويستغرق العمل فيه عامين. وفي تونس فازت المجموعة التركية للطيران TAV في الخريف بصفقة لإنشاء أكبر مطار سيقام في منطقة النفيضة (99 كيلومترا جنوب العاصمة تونس) بقيمة 600 مليون دولار.

وشكلت هذه الصفقة أول عملية قام بها القطاع الخاص لإنشاء مطار في تونس بواسطة طريقة التلزم والتنفيذ والتشغيل لمدة 40 عاما. وتبدأ أعمال البناء في المطار الجديد مع مطلع العام أي بعد 6 أشهر من تاريخ التوقيع على الصفقة. وأعلنت الحكومة التونسية استكمال تنفيذ خطة لتوسعة 3 مطارات إضافية هي مطار جزيرة جربة السياحية وتم ترفيع طاقة استيعابه إلى 4 ملايين مسافر في السنة، ومطار صفاقس وبات يستوعب 500 ألف مسافر في السنة، ومطار قابس وأنشئ أخيرا بطاقة استيعاب 200 ألف مسافر في السنة.

(الحياة، 29 كانون الأول/ديسمبر 2007).